

«باتولوجيا» الحروب الوظيفية في أوروبا وصعود الصين

إحسان الحافظي (*)

أستاذ القانون والعلاقات الدولية، كلية القانونية
والسياسية، جامعة الحسن الأول - المغرب.

مقدمة

تمثل «الباتولوجيا»، من وجهة نظر العلاقات الدولية، أداة لتحليل المجتمع الدولي في ضوء فكرة صراع القوى العالمية، فالرغبة في الهيمنة الاقتصادية والتمدد الجغرافي وبناء تحالفات تبعية (سياسياً وأيديولوجياً) كانت دائماً في صلب السياسة الخارجية للقوى العظمى. وحتى حينما تحول العالم من ثنائية قطبية إلى نظام أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لم يكتفِ «المجتمع الغربي» بانهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه إلى دويلات، بل سعى إلى استمالة هذه الدول الجديدة تارة عبر الحلف العسكري (الناتو) وتارة عبر الخطاب السياسي المبني على قيم الديمقراطية والعالم الحر.

في النتيجة، اشتغل الغرب على تفكيك البنى السياسية والثقافية والأيديولوجية للاتحاد السوفياتي سابقاً، برهان أكبر لا يقتصر على التقليل الجغرافي لروسيا (لاحقاً) بل يشمل إعادة بناء العلاقات الدولية في ضوء التحولات الجيوستراتيجية في المعسكر الشرقي، وما يمكنه أن يقدم من فرص جديدة لتطويق هذا المعسكر حتى ينشغل الروس بأمنهم وحدودهم بدل الانشغال بإعادة بناء التحالفات والولاءات السياسية كواحدة من أسس العقيدة الخارجية لموسكو. نشطت فكرة «الباتولوجيا» ضمن هذا السياق الدولي وعادت إلى واجهة رسم العلاقات الدولية.

نشير بدايةً إلى بعض التدقيق المفاهيمي حول مفهوم «الباتولوجيا»، ومرادفه في اللغة «العلل» بمعنى أمراض العلاقات الدولية. والباتولوجيا (Pathology) أي علم الأمراض مصطلح معروف في العلوم الطبية يشير إلى الطريقة التي يتطور بها المرض. وقد استعمل كثير من المنظرين في حقل العلاقات الدولية مفهوم «الباتولوجيا» للدلالة على الأمراض التي تسري داخل المجتمع الدولي، غير

أن الكثير من هذه الدراسات، وأبرزها للكاتب الفرنسي بادي بيرتران، حاولت توظيف علم النفس الاجتماعي في تحليل الأسباب وتقدير النتائج.

من بين العلل الموروثة في حقل العلاقات الدولية اللامساواة والإذلال والماضي الاستعماري وعسكرة النزاعات الدولية وتغيير الأنظمة السياسية بالقوة وتشجيع الهويات المتقاتلة وسيادة «الإدارة بالأزمات» أي كل ما يفيد تصدير الأزمات الداخلية إلى دول الجوار، وغيرها من التوصيفات المستخدمة في تفسير أمراض العلاقات الدولية. تمثل هذه الأعراض عناصر «باثولوجيا العلاقات الدولية» السائدة اليوم، منها ما هو فعلي ومنها ما هو مفتعل يخدم الحفاظ على نظام عالمي تسوده اللامساواة.

نبحث في هذه الورقة، بعنوان «باثولوجيا» الحروب الوظيفية في أوروبا والصعود السلمي للصين، في أسبابها ونتائجها وأثرها في تنظيم العلاقات بين الدول في حقبة الأزمات الدولية، ومدى إمكان أن تفتح الباب أمام عودة تعددية قطبية أطرافها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، وذلك انطلاقاً من تفسير وتحليل ثنائيات متلازمة: الأسباب والآثار؛ الحرب والسلام؛ روسيا وأوكرانيا؛ ثم أخيراً الأحادية والتعددية القطبية.

أولاً: باثولوجيا العلاقات الدولية... التأثيرات والأسباب

اختفت خلال الثلاثة عقود الأخيرة مفاهيم سادت العلاقات الدولية طيلة السنوات الماضية، سواء إبان الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفياتي (روسيا) أو بعد انهيار جدار برلين وتفكك المعسكر الشرقي. مفاهيم من قبيل النظام الدولي والثنائية القطبية والمعسكرات.. وحلت مكانها مفاهيم القوة وعسكرة الأزمات وتوظيف القوى الناعمة لإسقاط الأنظمة السياسية (في ثورات الربيع العربي وقبلها في دول أوروبا الشرقية). وقد كشفت هذه المفاهيم الجديدة حالة من «الباثولوجيا» المتفشية في عمق العلاقات الدولية.

يحدد أستاذ العلاقات الدولية الفرنسي برتران بادي (Bertrand Badie) في كتابه **زمن المنزولين**⁽¹⁾ أربعة مستويات من الباثولوجيا التي تعصف بالعلاقات بين الأمم منذ نشأة النظام العالمي. وتدور هذه الباثولوجيا حول فكرة «اللامساواة»، حيث ميز الكاتب بين اللامساواة التأسيسية (الاستعمار) واللامساواة الوظيفية (نظام عالمي إقصائي) واللامساواة المهيكلة (هيكلية دولية لا تسمح بالمشاركة الجماعية في اتخاذ القرار)، ويمكن أن نضيف إليها الإذلال بواسطة «الوسم» بمعنى استخدام مفاهيم ونعوت «انتقائية» في تنظيم العلاقات بين الدول.

(1) بيرتران بادي، **زمن المنزولين: باثولوجيا العلاقات الدولية**، ترجمة جان ماجد جبور، سلسلة ترجمان (الدوحة: منشورات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017).

1 - اللامساواة التأسيسية: سياسة المحاور واستمرار الوصاية

ينطلق هذا التصور من مختلف التأثيرات التي مارستها القوى الاستعمارية الكبرى على الدول المستعمرة، حيث يسود الاعتقاد بأن «الوصاية الكولونيالية» لا تزال قائمة وتتخذ صوراً مختلفة، في شكل الارتباط الاقتصادي بالبلدان المستعمرة واستمرار الولاء السياسي لها والاصطفاف إلى جانبها في الحروب والمواقف السياسية الدولية. وهذا يعني أن الماضي الاستعماري كان عاملاً مؤسساً للعلاقات الدولية الحالية، وبالتالي لم تستسخ هذه الأنظمة الكولونيالية فكرة «التحرر» من الروابط السياسية القديمة، فسعت إلى الإبقاء على علاقات اقتصادية تضغط من خلالها على مستعمراتها السابقة وتساوم بها أحياناً بقاء الأنظمة السياسية الحاكمة في هذه الدول. ضيقت هذه الوضعية على البلدان في مرحلة ما بعد الاستقلال فرصة تحقيق التحرر الوطني الاقتصادي والمالي وجعلتها تدور في فلك الدول الكبرى، ما أثر في مشاريع التنمية والديمقراطية فيها.

مثل انعدام المساواة حقلاً معرفياً لاشتغال العديد من المدارس الاقتصادية في العالم الثالث، والتي بحثت في أسباب تخلف بلدانه رغم مرور سنوات على تحررها من الاستعمار، وكيف أن البنية الاقتصادية لهذه الدول واحدة من أسباب الأزمة، فهي إما أنها قائمة على اقتصاد كلي تابع (حالة الاقتصاديات الصناعية في دول المعسكر الشرقي) وإما أنها قائمة على منطق الحد الأدنى من الدولة بوصفه أحد مرتكزات الدولة الليبرالية في المفهوم العربي (حالة المغرب).

وتبقى التبعية السياسية سواء عبر التحالف أو ما يسمى اليوم «سياسة المحاور الإقليمية»، واحدة من أسباب ضمان استمرار حالة اللامساواة في العلاقات الدولية، ذلك أن محاولة الخروج عن الاصطفاف التي بنته القوى العظمى في زمن الحرب الباردة (ثنائية المعسكر الغربي والشرقي) قد يُعَرِّض الدولة لمشاكل تهدد استمراريتها. والشاهد هنا الأسباب غير المعلنة للحرب الروسية على أوكرانيا. إذ إن سيناريوهات هذا الصراع بدأت في التكون منذ انتخاب رئيس أوكرانيا جديد (فلوديمير زيلينسكي) موالٍ للغرب بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية سنة 2019 على مرشح روسيا (بيترو بروشينكو).

يعني ذلك أن انعدام المساواة منذ بداية تكوّن العلاقات الدولية بقي راسخاً كل هذه السنوات، بل إنه يتجدد وبيتر أساليب أخرى للبقاء، فالروابط التي اتخذت في السابق شكل استعمار أو حماية، يعاد إنتاجها اليوم على نحوٍ مختلف في نظام دولي قائم على «دول المركز» و«دول المحيط»⁽²⁾.

2 - اللامساواة المهيكلية: احتكار صناعة القرار الدولي

يقوم هذا النموذج حسب بيرتران بادي، على فكرتين:

أولاً، الاستفراد بالقرار الدولي من خلال «احتكار» سلطة الأمم المتحدة (مجلس الأمن) منذ التوافق الذي حصل في سنة 1945 وترتيبات ما بعد الحرب العالمية الثانية. وما نجم عن ذلك من

نشوء قوى عظمى تُمسك بحق الفيتو أو الاعتراض على قرارات مجلس الأمن، ما يجعلها تمسك بخيوط اللعبة الدولية. مقابل دول أخرى تقوم بمهام عديدة غير مؤثرة في صناعة القرار الدولي شأن الدول غير دائمة العضوية بمجلس الأمن.

ثانيًا: بروز ثنائية قطبية فتحت الباب أمام الاستقطاب الحاد بين الولايات المتحدة وروسيا، وهو ما جعل الخيار محدودًا بين المعسكر الشرقي والغربي، وكل ولاء لطرف يعني العداء للطرف الثاني.

ورغم محاولات إيجاد خيار ثالث تحت اسم «حركة عدم الانحياز» في مؤتمر باندونغ في إندونيسيا سنة 1955، إلا أنه نُظر إليه أمريكيًا على أنه تكتل تابع للمعسكر الشرقي بالنظر إلى التكوين السياسي والأيدولوجي لمؤسسيه الذين كانوا يناصرون علنًا الاتحاد السوفياتي وبيقيمون معه علاقات دبلوماسية أمثال مصر في عهد الراحل جمال عبد الناصر، ويوغوسلافيا في عهد الجنرال جوزيف تيتو. لقد كان الغرض من هذه الحركة هو اتباع طريق ثالث في محاولة للتخلص من سياسة المحاور التي فرضتها الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي حينها، والبحث عن سياسة مستقلة تقوم على تعايش الدول فيما بينها دون الانحياز لطرفي الصراع.

أصبحت فكرة «الأمم المتحدة»، مع انهيار التصور السائد آنذاك القائم على «الثنائية القطبية»، هي المتحكم في القرار الدولي، بل حتى روسيا، التي كانت تقود حلفًا دوليًا موسعًا، لم يتبق لها غير «حق الفيتو»، تحتمي به وتحمي به مصالحها وما تبقى من حلفائها في علاقاتها الدولية، ذلك أن حرصها على ما تبقى من تحالفاتها القديمة جعلها تستخدم هذا الحق بصورة فجأة ومناقضة للقانون الدولي الإنساني ولقيم الحرية كما حدث إبان الثورة السورية.

في المقابل، أبانت الحرب الروسية- الأوكرانية خللاً كبيراً في منظومة عمل المجموعة الدولية، فالاعتداء على دولة عضو في الأمم المتحدة لم يكن محط إجماع حينما رفضت دول كثيرة إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وباستثناء شبه الإجماع الأوروبي- الأمريكي- الأسترالي حول موقف الإدانة، راوحت مواقف بلدان أفريقيا وآسيا ودول أمريكا اللاتينية بين التردد أو الامتناع أو التصويت ضد قرار الإدانة؛ فمن بين مجموع البلدان الـ35 التي امتنعت عن التصويت هناك 17 دولة أفريقية في حين تغيبت 8 دول أخرى عن جلسة التصويت.

لقد أعادت الحرب الروسية على أوكرانيا الجدل حول مهام الأمم المتحدة ودورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، في وقت تزداد فيه حدة التحديات والأزمات التي تواجه العالم ومعها تتعالى الأصوات المطالبة بإصلاح المنظمة الأممية. يبدو، في ظل هذا الوضع، أن وجود جهاز أممي تحت اسم الأمم المتحدة، يرمي، من وجهة نظر «التحليل الباثولوجي للعلاقات الدولية»، إلى تحقيق هدفين: فمن جهة إحداث بنية مهيكلة للحروب المشروعة (بقرار أممي) أو غير المشروعة (كالهرب الأمريكية على العراق)، ومن جهة أخرى التشجيع على تكاثر دول قزمية بدعوى تقرير المصير. تجد هذه الدول اليوم صعوبة في إيجاد موقع قدم لها في منظومة الأمم المتحدة. يقول بيرتران في كتابه **زمن المذلولين** تعليقاً على اختلاق الدويلات «ألا يوحي تعدادها فقط بإذلال لفئة معينة؟ أي طالب يسعه التعريف بجزيرة «ناور» أو حتى تحديد موقعها وعدد سكانها الـ10.000 نسمة، وهي

دولة مستقلة في المحيط الهادي منذ سنة 1968، أو دولة اسمها «بالاو» الواقعة في رقعة من آسيا وعدد سكانها 16.000 مواطن؟ إن بعض الدول تدين بوجودها للنشرات الترويجية التي تصدرها وكالات الأسفار لا أكثر».

في الحصيلة، أنتجت البنية الأممية الموجودة حالياً ثقافة ترابية دولية، وهو ما أطلقنا عليه «اللامساواة المهيبة»، فالدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية حافظت على موقعها في صناعة القرار الدولي، وسعت إلى تعطيل كل إصلاح للأمم المتحدة من شأنه أن يدفع نحو تحقيق نوع من المساواة بين الدول بما يعيد بناء العلاقات الدولية على أسس جديدة.

3 - التنديد الرمزي والاستئثار الوظيفي

أنتجت الدول العظمى مفاهيم جديدة في حقل العلاقات الدولية ترتكز على التنديد الرمزي بالآخر بسبب اختلاف المواقف. ومن ذلك إطلاق وسم «الدولة المارقة»⁽³⁾ على دول مثل كوبا وكوريا الشمالية. ووسم «محور الشر» الذي أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية على دول مثل إيران وليبيا أيام العقيد القذافي والعراق تحت حكم صدام حسين. الغرض من هذه التوصيفات هو تصنيف الدول وفق تعاريف تعكس «الباثولوجيا» المتنفذة في المجتمع الدولي.

يُعرّف أنتوني ليك «الدولة المارقة»⁽⁴⁾ على أنها الدول التي «تُظهر عجزاً مزمناً في التفاعل البناء مع العالم الخارجي». وحدد مستشار الأمن القومي الأمريكي أربعة معايير يتم على أساسها تصنيف الدولة المارقة من وجهة نظر أمريكية، وتتجلى في: أولاً، محاولة الحصول على أسلحة الدمار الشامل، فقد سعت الولايات المتحدة بعد هجمات أيلول/سبتمبر 2001، وفي سياق مكافحة الإرهاب، إلى الحد من حصول الدول على أسلحة الدمار الشامل. وثانياً، مساندة التنظيمات الإرهابية من خلال تمويلها أو تسليحها أو إيوائهم وتدريبهم، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الدول المارقة تسعى لمد التنظيمات الإرهابية بالمساعدات لتقويتها بمختلف الطرق. وثالثاً، سوء معاملة الشعوب من قبل الأنظمة التي تحكمها، فالدول المارقة بهذا المعنى دول ديكتاتورية تهدد قيم الديمقراطية، ثم أخيراً معاداة الولايات المتحدة الأمريكية بصورة واضحة وصريحة.

في المقابل، ظهر مصطلح «محور الشر»⁽⁵⁾ في السياسة الأمريكية أيضاً بالإشارة إلى الدول التي تسعى إلى معاداة القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يحقق استخدام

(3) انظر: نعوم تشومسكي، الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية، تعريب أسامة أسبر (الرياض:

مكتبة العبيكان، 2004).

(4) <<https://political-encyclopedia.org/dictionary>>.

(5) في عام 1994 نشر أنتوني ليك مستشار الأمن القومي الأمريكي في معهد الرئيس بيل كلينتون مقالة في مجلة *Foreign Affairs* فضل فيها مفهوم الدولة المارقة في حديثه عن الدول المتمردة عن القانون الدولي والديمقراطية. انظر: Anthony Lake, «Confronting Backlash States», *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 2 (March- April 1994).

(5) استخدم هذا المصطلح لأول مرة في عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن (2001-2009) إذ أطلقت

الولايات المتحدة وصف «محور الشر» على ثلاث دول هي العراق وإيران وكوريا الشمالية.

هذه المفاهيم إدانة لسلوك بعض الدول التي تعادي الديمقراطية والقانون الدولي من وجهة نظر أمريكية.

إضافة إلى هذا الاستئثار اللغوي، ترى النظرة «الباثولوجية» للعلاقات الدولية أن اللامساواة الوظيفية نتيجة طبيعية وحتمية للامساواة التأسيسية والمهيكلية. فالنظام الدولي الحالي لم يتم صوغه بشكل تشاركي، بل بإرادة المنتصر في الحرب العالمية الثانية. وبذلك كان طبيعياً أن تتعطل الوظائف الدبلوماسية للدول الصغرى في مواجهة الأقطاب الكبرى وأن تتحول بتأثير من اللامساواة الوظيفية من دول مستقلة إلى تابعة. ومبرر هذا التحليل، وفق هذه النظرة دائماً، أن الكثير من الدول المستقلة حديثاً واجهت مضايقات ومساومات أثناء محاولاتها الاستقلال بقرارها السياسي والسيادي، وأحياناً كانت تتم هذه المضايقات تحت مظلة الأمم المتحدة وقراراتها. تحولت كل هذه التجارب من خلاف حول وجهات النظر إلى ضغوط سياسية، ثم عسكرية، انتهى بعضها بانتهيار دول برمتها كالعراق مثلاً الذي واجه لسنوات قرارات مجلس الأمن حول امتلاكه لأسلحة دمار شامل تبين بعد انهيار النظام وتفكك الدولة أنه لا أدلة على وجودها في العراق. في المقابل، لا يزال هذا النموذج في تطويع الدول ومنعها تحقيق السيادة الطاقية سارياً إلى يومنا، مثال الملف النووي الإيراني⁽⁶⁾.

وتأسيساً على هذا الوضع كانت محاولات «التعاون المتعدد الأطراف» من خارج المنظومة الدولية مصيرها الفشل، شأن التجمعات الإقليمية، بينما نجحت مجموعات صغيرة عددياً في التأثير في القرار الدولي (مجموعة الثمانية) بسبب ارتباطها بالدول المتحكمة وظيفياً في القرار مثل الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا.

لقد فشلت منظمة مثل الاتحاد الأفريقي في حل المشاكل الاقتصادية والأمنية التي تعانيتها القارة الأفريقية وتحولت الكثير من القرارات التي تُصدرها هذه المنظمة إلى وسيلة لابتزاز دول أخرى. وعانى المغرب قبل عودته إلى الاتحاد الأفريقي من تحكّم الجزائر في دواليب الاتحاد الأفريقي وتحويل هيئاته إلى أدوات لاستهداف حلفاء المغرب الأفارقة داخل هذه المنظمة. في المقابل، فشلت الأخيرة في إيجاد حلول للأزمات التي تعصف ببلدان أفريقية وبخاصة في منطقة الساحل وغرب أفريقيا التي تعاني تمدد الجماعات المتطرفة؛ فلم تنجح مبادرة «إسكات البنادق» التي أطلقها الاتحاد الأفريقي للحدّ من النزاعات المسلحة في أفريقيا، في حين تحالفت «دول الساحل الأفريقي» مع فرنسا، العضو دائم العضوية بمجلس الأمن، لإنشاء قوات عسكرية ميدانية في مواجهة التهديدات الأمنية في هذه المنطقة من جغرافيا أفريقيا.

(6) بعد الأحداث التي تلت الثورة السورية واستخدام الأسلحة الكيميائية ترسخت قناعة لدى المجتمع المدني الدولي وهيئات حقوق الإنسان أن السماح للأنظمة الشمولية بامتلاك الأسلحة النووية أو الكيميائية يمثل خطراً على شعوب هذه الدول. وفي تقرير مفصل لبعثة تقصي الحقائق الأممية نشرته في تشرين الأول/أكتوبر 2016 حول حادثة وقعت في «كفر زيتا» السورية، خلصت البعثة إلى أن هناك أدلة دامغة للاعتقاد بأن أسطوانة الكلور كانت بالفعل تستخدم كسلاح كيميائي.

ثانياً: نظريات الصراع في تفسير الحرب والسلم

برزت في العلاقات الدولية، مع نهاية الحرب الباردة، نظريات جديدة تتجاوز التفسيرات التي قدمتها نظيراتها التقليدية كالواقعية والمثالية والبنائية وغيرها.. وأهم ما ميز هذه التصورات الحديثة أنها تقوم على فكرة الحرب. تبدو هذه النظريات في الظاهر قائمة على القيم والمُثل الديمقراطية والحرية، وهي بذلك تنسجم تماماً مع أفكار النظرية المثالية كواحدة من المدارس الكلاسيكية في تفسير العلاقات الدولية التي سعت إلى قيام نظام دولي أساسه التعاون وسيادة القانون الدولي بما يستبعد كل أسباب اللجوء إلى القوة بين الدول.

على مستوى التنظير، سرعان ما يستخرج الدارس لـ«نظرية الحرب» منها عناصر المدرسة الكلاسيكية الواقعية التي فسرت العلاقات الدولية لسنوات في ضوء القوة والصراع بين الأمم. لذا فإن المتأمل لتطور النظريات (تحديداً نظرية نهاية التاريخ ونظرية صدام الحضارات) بعد انهيار جدار برلين وتفكك الاتحاد السوفياتي، يلاحظ هيمنة المنظور الواقعي على حقل العلاقات الدولية واستحضار القوة كفاعل أساسي في تنظيم هذه العلاقات.

تحاول مجمل أفكار صامويل هنتنغتون في صدام الحضارات صوغ رؤية جديدة للسياسة العالمية لما بعد الحرب الباردة، تقوم على فكرة الصراع الثقافي والحضاري بديلاً من الصراع الأيديولوجي والاقتصادي، لذلك فالأيديولوجيا لن تكون مصدر صراع وإنما الانقسامات الثقافية والحضارية الناتجة من التفاعل بين الحضارة الغربية والحضارات غير الغربية⁽⁷⁾، بمعنى أن صامويل هنتنغتون يطرح نظامه العالمي الجديد على فكرة ثنائية «نحن» و«هم»، أي العالم الديمقراطي الحر والعالم غير الديمقراطي؛ تقسيم من شأنه أن يؤبد الصراع حول الهوية، ويؤجج الاختلاف الثقافي ويعزز تفكك الجماعة الدولية. تبين هذه المخاطر نفسها أن مستقبل الغرب في عالم متعدد الحضارات وكل فشل يشجع على الحروب.

لقد واجهت نظرية صامويل هنتنغتون⁽⁸⁾ انتقادات كثيرة بوصفها تعبيراً عن أنانية غربية متعالية تنظر إلى المجتمع الدولي نظرة المنتصر، ولو أن الأمر يتعلق في حالة صراع الحضارات بانتصار القيم الديمقراطية والمثل الغربية المبنية على الحرية والعدالة الاجتماعية، وهي قيم يخدم انتشارها المجتمع الدولي برمته. غير أن «الحاجة» إلى صدام حضاري مع الثقافات والهويات والديانات الأخرى كمدخل لتحقيق انتشار هذه القيم، وضعها في مواجهة مع نظريات أخرى روجت لنفسها كبديل قائم على فكرة «حوار الحضارات» بدل صراعتها.

(7) إيناس علي العنزي، الصراع الدولي في العقد الأول للهيمنة والقطبية الأحادية (عمان: دار أمجد للنشر، 2016)، ص 91.

(8) مفكر وسياسي أميركي (1927-2008) وأستاذ في جامعة هارفرد اشتهر بتنظيره لفكرة «صراع الحضارات ونشأة نظام عالمي جديد». عمل رئيساً للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية.

من جهته، يقدم فرانسيس فوكوياما⁽⁹⁾ نظريته حول نهاية التاريخ على أساس نوع من الاحتفاء بانتهاء الاتحاد السوفياتي مبشرًا بميلاد عصر جديد (الإنسان الأخير) أساسه التوافق حول المثل الديمقراطية. ظاهريًا، تبدو أفكار فوكوياما قريبة من «النظرية المثالية» باعتبار قيم الديمقراطية والحرية والمُثل الغربية التي دافع عن انتشارها في المجتمع الدولي، إلا أن وجود صاحب هذه النظرية على رأس قائمة الموقعين على لائحة الإطاحة بالرئيس العراقي الراحل صدام حسين، عرّضه للكثير من الانتقادات التي وصفت نظرياته بأنها نظريات حرب واستقواء لبناء نظام أحادي القطبية يقوم على القيم الرأسمالية، من خلال إظهار أزمة الفكر الاشتراكي بعد تفكك أوروبا الشرقية. لقد دافع فوكوياما عن أطروحته حول نهاية التاريخ بتأكيد أن مسابرة التطور الاقتصادي والسياسي (الديمقراطية) من شأنها أن تقلل من حجم الصراعات الدينية والقومية التي تتعدى من التخلف الاقتصادي والاجتماعي في دول العالم الثالث خاصة.

في ضوء ما سبق نطرح السؤال التالي: لماذا لا تحارب الدول الديمقراطية بعضها بعضًا؟ في الإجابة عن هذا السؤال يقدم الكاتب سيد أحمد قوجيلي⁽¹⁰⁾ فكرته حول «أطروحة السلام الديمقراطي». تعود أصول هذه الفكرة إلى الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط، حيث رأى الأخير أن الدستور بوصفه تعبيرًا عن سيادة الشعب يخول للمواطن حق تقرير الحرب والسلام، وقد انتشرت أفكار كانط السياسية في أوروبا تحديدًا ولقيت تصوراتها النظرية صدى لها في الكثير من الدساتير الأوروبية، قبل أن تنتقل إلى بلدان أخرى بينها دول الانتقال الديمقراطي⁽¹¹⁾.

عمومًا، تقوم أدبيات السلام الديمقراطي على فرضية مفادها أن «الدول الديمقراطية لا تتحارب»، بمعنى أن الديمقراطية تؤثر في سلوك الدول، وأن التفكير الليبرالي الحر يسهم في خفض حدة العنف بسبب قيم التحول الأخلاقي التي يشجع عليها. وتشجع هذه القيم على السلام الذي يمارس تأثيرًا أكبر في قضايا النزاع. غير أن هذه النظرية تُبقي على الحق في حين يصفها الأمريكي مايكل والترز بالحرب العادلة التي ارتبطت أساسًا بالدفاع عن النفس وردّ المعتدي.

يُعرّف مايكل والترز فكرة الحرب العادلة⁽¹²⁾ بوصفها مجموعة العناصر التي تقوم على معايير أخلاقية تحدد سبل استخدام القوة وأهدافها في العلاقات بين الدول، و«هذه المبادئ والمعايير الأخلاقية مُلزّمة لأنها تقوم على الإجماع العام وهي مشتقة من المعايير القانونية والأفكار الدينية

(9) كاتب ومفكر أمريكي من أصول يابانية (1952) وهو صاحب نظرية نهاية التاريخ وتشكل الإنسان الأخير بعد انهيار جدار برلين وتفكك المعسكر الشرقي، عمل في وظائف ثقافية وأكاديمية كثيرة منها مستشار في وزارة الخارجية الأمريكية.

(10) للمزيد، انظر: سيد أحمد قوجيلي، الصراع على تفسير الحرب والسلام، دراسة في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).

(11) نشير هنا إلى أن المغرب لا يخرج عن هذه القاعدة، حيث ينص دستور المملكة (الفصل 99 منه) على أن «إشهار الحرب يقع في مجلس وزاري يرأسه الملك بعد إحاطة البرلمان»، والبرلمان هنا يمثل السلطة التمثيلية للشعب. غير أن قراءة دستورية متأنية لتطور فكرة «الحرب» في الدستور المغربي تكشف أنه في أول دستور للمملكة سنة 1962 كان «إشهار الحرب يقع بإذن من البرلمان». وفي اللغة الدستورية يوجد فرق شاسع بين «الإن» و«الإحاطة».

(12) <<https://political-encyclopedia.org/dictionary>>.

والفلسفية والشرائع الأخلاقية المختلفة والاتفاقيات المتبادلة التي تؤسس تقليد الحرب الذي يتخلل المجتمع الدولي بأكمله، وتُعد حقوق الإنسان هي الأساس بالنسبة إلى نظرية «والترز» في الحرب العادلة، ذلك أن حقوق الدول مشتقة من حقوق مواطنيها». ويُعد والترز مبررات هذه الحرب في السبب العادل كرد العدوان مثلاً، وحسن النية أي أن تكون الأهداف المعلنة للحرب هي نفسها الدوافع الحقيقية التي أدت إلى شن الحرب، والتناسب في استخدام القوة ثم أن يكون خيار الحرب هو الحل النهائي الذي لا يمكن تجنبه.

ثالثاً: الحرب الروسية على أوكرانيا تَمَثِّلُ جديد لباثولوجيا قديمة

ينذهب البعض إلى اعتبار الحرب الروسية - الأوكرانية حدثاً أمريكياً بامتياز، صناعةً وترتيباً وتحشيداً أيضاً. ويجد أنصار هذا التوجه مبرراته في الدور الذي أدّته الآلة الإعلامية الأمريكية وشريكاتها الدعائية في أوروبا حيث شنت حملة ضد روسيا بدعوى وجود نيات تدخل عسكري روسي في أوكرانيا منذ أعلنت موسكو رفضها تمدد الحلف العسكري «الناطو» في المنطقة وفتح الباب أمام أوكرانيا لعضوية حلف معادٍ تاريخياً لطموحات روسيا العسكرية في المنطقة.

لقد تبين خلال مرحلة ما قبل اندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا، كيف أن جهاز وكالة الاستخبارات الأمريكية مارس نوعاً من الضغط على روسيا من خلال تسريب معلومات إلى وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية مصحوبة بصور توثق النشاط العسكري لروسيا قرب الحدود الأوكرانية. وبذلك حقق الجهاز هدفين: الأول يهم تحضير المجتمع الدولي لهجوم روسي وشيك، والثاني استعادة ثقة المجتمع في واحد من أكبر أجهزة الاستخبارات في العالم.

يرى باحثون أن أسباب الأزمة الأوكرانية التي عجلت الحرب الروسية ترجع إلى تداعيات النظام العالمي الجديد الذي نشأ على أنقاض انهيار المعسكر الشرقي، فمقابل انحسار المد الروسي وانشغاله بالتحول الاقتصادي نحو ليبرالية أوسع، ترى روسيا أن الغرب لم يفِ بوعوده وبقي يتمدد في محيطها (دول المعسكر الشرقي). تارة بإدماجها في تجمع بلدان الاتحاد الأوروبي وتارة أخرى باستمالة دول تقع على الحدود الغربية لروسيا نحو اتفاقيات عسكرية معادية يربعاها حلف الشمال الأطلسي (الناطو). وفق هذه النظرة يرى المدافعون عن وجهة الخيار العسكري الروسي أن الحرب هي نتيجة لعدم التزام المعسكر الغربي بتفاهات ما بعد الحرب الباردة.

من جهة أخرى، يرى المعارضون لفكرة الحرب أن روسيا حضرت نفسها لهذه الأزمة منذ انتخاب رئيس أوكراني موالٍ للغرب، وهي التي اعتادت أن تتدخل بصورة غير معلنة في انتخاب رؤساء الدول التي توجد على حدودها وكانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي السابق. وقد يكون أكبر خطأ استراتيجي وقعت فيه روسيا في إعلان الحرب على أوكرانيا هو أنها أسهمت في تعزيز العلاقات الأمريكية- الأوروبية التي تضررت فعلاً في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب الذي شجع خطابه على تفكك أوروبا الموحدة كما حدث مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بموجب تصويت شعبي وبدء سريان اتفاقية «بريكست».

تاريخياً، بعد نهاية الحرب الباردة برزت ثلاث أطروحات⁽¹³⁾ في التعاطي مع القارة الأوروبية، أطروحة أوروبا الأطلسية وأطروحة أوروبا الأوروبية ثم الأطروحة الروسية، وطالما دافعت الولايات المتحدة الأمريكية عن الأطروحة الأولى لكونها تضمن استمرار التأثير الأمريكي وتقويض أي تقارب أوروبي- روسي. لقد عانت العلاقات الأمريكية - الأوروبية توتراً واختلافاً في الرؤى على نحو كبير خلال السنوات الماضية بلغت حد التناقض بين القطبين إلى درجة تهديد فرنسا في عهد الرئيس الراحل جاك شيراك باستعمال حق النقض (فيتو) بمجلس الأمن، ضد أي قرار يجيز التدخل العسكري في العراق سنة 2003.

تُدرِك روسيا أن مشروع تقزيمها الذي بدأ مع ضم بلدان أوروبا الشرقية إلى الاتحاد الأوروبي لن ينتهي عند حدود الاحتضان السياسي (العضوية داخل الاتحاد الأوروبي) بل قد يمتد إلى «دعم عسكري» من خلال ضم هذه الديمقراطيات السوفياتية القديمة إلى حلف «الناطو».

من هذا المنطلق ضغطت أوروبا، بموجب ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة في تشرين الثاني/نوفمبر 1990، على الديمقراطيات الشعبية السابقة الموالية للنظام السوفياتي، من أجل تبني الأنظمة الدستورية لأوروبا الغربية واحترام حقوق الإنسان وتطوير دولة الحق والقانون مقابل مكاسب سياسية واقتصادية داخل الفضاء المشترك للاتحاد الأوروبي. سرعان ما أفضت هذه الوضعية الجديدة إلى محاصرة روسيا والتضييق عليها، فلم يعد بوسعها إلا التوجه شرقاً في اتجاه الصين ولاحقاً في اتجاه دول «بريكس» إلى جانب البرازيل والهند والصين وجنوب أفريقيا.

لقد كان من المفترض أن يؤدي قبول روسيا في مجموعة الثماني (الاقتصادية) إلى تحسين مكانتها، بيد أنه دفع بهذه المكانة إلى التراجع أكثر. وقد أدركت موسكو أن السبيل الوحيد لقبولها ضمن المجموعة يمر بتخليها عن طموحاتها في الاحتفاظ بما تبقى من الندية الموروثة عن حقبة الثنائية القطبية⁽¹⁴⁾.

لم تقف تداعيات سيناريوهات الحرب الروسية على أوكرانيا عند حدود التدخل العسكري، وسرعان ما تحولت إلى أزمة تهدد الاستقرار العالمي بخاصة بعد أن استخدمت روسيا «الغاز» كسلاح في مواجهة العقوبات الأوروبية المفروضة على موسكو. وأمام هذا السيناريو توارت أصوات الأسلحة والمدفعية والصواريخ ولم تعد المواجهات العسكرية حدثاً مهماً قياساً إلى أزمة الطاقة ومخاوف الأوروبيين من استنفاد المخزون الاستراتيجي من الغاز؛ علماً أن روسيا تغطي نحو 40 بالمئة من حاجات أوروبا من صادرات الطاقة.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن الحرب الروسية على أوكرانيا تنطلق من فكرة أمريكية في الحقيقة، مفادها وجود «علاقة وثيقة بين «صناعة الدولة» (State Making) و«صناعة الحرب» (War Making). فالحرب بهذا التصور لا ترسم الحدود فقط بل تصنع العلاقات السلطوية أيضاً. وهذا بالضبط ما تفعله روسيا في حربها التي بدأتها بصناعة دول في شرق أوكرانيا مثل دونيتسك

(13) علي فاضلي، «الحرب الروسية - الأوكرانية: خطأ بوتين الاستراتيجي»، مركز دراسات الوحدة العربية، 10

حزيران/يونيو 2022، <<https://rebrand.ly/eebmu0z>>.

(14) العنزى، الصراع الدولي في العقد الأول للهيمنة والقطبية الأحادية، ص 107.

ولوغانسك وقبلها استفتاء استقلال «شبه جزيرة القرم». فالأمر يتعلق بحروب وظيفية تفضي إلى خلق ما يسمى «الدولة الوظيفية».

في النتيجة، تمتاز الحرب الروسية- الأوكرانية بخصائص منها:

- حرب وظيفية جديدة ساحتها أوروبا بعيداً من البؤر التقليدية لحروب القرن الحادي والعشرين في الشرق الأوسط وأفريقيا.

- اعتماد روسيا استراتيجية «الجغرافيا المتحركة» رداً على مساعي حلف الناتو توسيع دائرة تحالفاته خارج المعسكر التقليدي في أوروبا الغربية.

- حربٌ تعيد ترتيب نظام عالمي جديد في تقاطب حاد بين الولايات المتحدة وروسيا. ويمكن قراءة هذا التقاطب في ضوء مواقف متعارضة للبلدين في سورية والعراق وليبيا وغرب أفريقيا.

- عودة عسكرة النزاعات الدولية مقابل خفوت فكرة الحروب الناعمة التي نظر لها الكثيرون طيلة العقد الماضي.

- تغيير في قواعد التجارة العالمية والصراع حول أسواق الطاقة، فالحرب فرصة اقتصادية وتجارية أيضاً لبلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى كسب أسواق أوروبية جديدة فقدتها روسيا نتيجة تداعيات القطيعة والعقوبات الأوروبية على صادرات الغاز.

رابعاً: ثنائية أم تعددية قطبية، أي دور للصين الجديدة؟

في معركة استقطاب الحلفاء بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على خلفية الحرب الروسية الأوكرانية، ظهرت الصين كقطب عالمي جديد يحاول أن يبقى على مسافة الحياد بين أطراف النزاع. في البداية بدت الصين أقرب إلى التصور الروسي لهذه الحرب، لكنها لم تُفصح عن ذلك صراحة مخافة أن تخسر حلفاءها داخل أوروبا الذين اصطفوا إلى جانب الولايات المتحدة. غير أن بعض الاستفزات التي صدرت عن الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة من الصراع الروسي - الأمريكي في الساحة الأوكرانية عجلت تقارباً أكبر بين الصين وروسيا. فالزيارة التي قامت بها نانسي بيلوسي، رئيسة مجلس النواب الأمريكي، (صيف 2022) إلى تايوان ضاربة بعرض الحائط التحذيرات الصينية، سرعت التقارب الروسي - الصيني رغم محاولات البيت الأبيض التقليل من أهمية الزيارة وتجديد التأكيد على احترام الولايات المتحدة الأمريكية لمبدأ «الصين موحدة».

لقد بدت روسيا أكثر حاجة إلى الصين للخروج من العزلة الدولية التي فرضتها عليها العقوبات الدولية، وهي بهذا التقارب حققت اختراقاً كبيراً مع حليف بحجم الصين.

في سياسة الأقطاب تُخفي الصين سعيها إلى بناء عالم متعدد الأقطاب، وبذلك تنأى بنفسها عن الخوض في الخلافات على الساحة الدولية، فهي بخلاف روسيا والولايات المتحدة بقيت بعيدة من الوساطات الدولية أو التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى أو الانخراط في سياسة المحاور الإقليمية والدولية التي شجعت عليها الممارسات الروسية - الأمريكية منذ سنوات.

يفيد هذا التصور أن الصين تنظر إلى العلاقات الدولية بمنطق اقتصادي لا سياسي فقط، فالتاريخ لا يذكر أن الصين بادرت إلى طرح مبادرات أو وساطات حتى في العلاقة مع أقرب حلفائها جغرافياً في قارة آسيا، وتحديد بلدان الشرق الأوسط⁽¹⁵⁾ حيث ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي مستمر منذ سنوات طويلة.

تُجمع الدراسات على أن الصين تبنت خيار «الصعود السلمي»⁽¹⁶⁾ منذ خروجها من عزلتها الدبلوماسية وانغلاقها الداخلي وعودتها لبناء علاقات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية مع العالم. وتعدّ العلاقات الصينية - الأمريكية من أبرز العلاقات الثنائية التي تأثرت دوماً بالتطورات الدولية عبر عقود. وعبرت عن مزيج من التعاون والصراع ما بين القضايا المختلفة الاقتصادية والأمنية والسياسية، حيث ساد الطابع التعاوني في نواحٍ معينة، وفي نواحٍ أخرى تظهر الاختلافات المرتبطة بالتاريخ والتوجهات الجيوسياسية⁽¹⁷⁾.

يمكن القول، عموماً، أن العلاقة الثنائية أخذت أبعاداً مختلفة خلال العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين حيث سعت السياسة الرسمية لواشنطن إلى عزل الصين وقلب نظامها الحاكم الشيوعي قبل أن تقع تحولات في العقيدة الاستراتيجية للسياسة الخارجية الأمريكية في علاقاتها بالصين في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون بداية من سنة 1969، إذ اتجه نحو انفتاح أكبر على جمهورية الصين الشعبية، واتفقا على مجموعة من المبادئ تهم احترام وحدة الصين والالتزام بعدم الاعتداء على الدول الأخرى التي توجد في تكامل إقليمي معها وتحقيق التقارب الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

يمكن القول أيضاً، ضمن هذا التوافق التاريخي، إن الصين لا تُظهر رغبتها في بناء قطبية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية بخلاف روسيا التي حافظت على نديتها رغم تفكك الاتحاد السوفياتي؛ فالحرب الروسية على أوكرانيا هي تعبير عن هذه الندية ودليل على امتناع روسيا عن تقديم تنازلات أخرى تشبه تلك التي قدمتها منذ تفكك الاتحاد السوفياتي، علاوة على مخاوفها من سعي الغرب إلى تطويق روسيا بواسطة قواعد عسكرية تابعة لحلف الناتو.

تقوم العقيدة الصينية في سياستها الخارجية على علاقات اقتصادية «رابح - رابح» وتوتر سياسي أقل. فباستثناء التحديات التي تطرحها «تايوان» التي تنظر إليها كجزء من ترابها وأكبر تحد جغرافي على حدودها على أساس أنها حاضنة لمشاريع عسكرية واقتصادية أمريكية، نأت الصين بنفسها عن الكثير من الخلافات الدولية. غير أن أكبر تحول وقع كان مع التقارب الصيني - الروسي خلال الأزمة الأوكرانية في المواقف السياسية وحتى العسكرية.

(15) انظر: حكمت العبد الرحمن، الصين والشرق الأوسط: دراسة تاريخية في تطور موقف الصين من

القضايا العربية بعد الحرب الباردة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2000).

(16) تعود نظرية الصعود السلمي للصين للمفكر الصيني زينغ بيجيان صاغها في سنة 2003. اشتغل مستشاراً

سياسياً لدى قيادة الحزب الشيوعي الصيني الحاكم.

(17) نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر تحول النظام الدولي (القاهرة: توزيع العربي للنشر،

تنظر الصين إلى التعددية القطبية بوصفها أداة لتحقيق السلام والتعايش والحدّ من الهيمنة الأمريكية، وهي بذلك نهجت سبيلًا مختلفًا من أجل تحقيق أهدافها، ويبقى أكبر مشروع للصين الجديدة «مبادرة الحزام والطريق» الذي أطلقتته سنة 2013 وجعلت منه وسيلة لإعادة بناء نسق الاقتصاد العالمي عبر تمويل مشاريع كبرى للدول الشريكة واختراق حلفاء الولايات المتحدة عبر بوابة الاقتصاد. ومن منطلق هدف إرساء نسق دولي تعددي، اتبعت الصين عددًا من الآليات تهدف إلى الحوار السلمي وتعزيز التعاون والاستفادة المتبادلة. ويعدّ مدخل توسيع العلاقات التجارية والتعاون التكنولوجي، والمبادلات العلمية والثقافية مع كثير من دول ومناطق العالم وتشجيع «الرخاء المشترك»، أحد المداخل الأساسية في تنمية علاقات الصين بمحيطها الخارجي وإرساء وتدعيم تنافسية قطبية جديدة⁽¹⁸⁾.

خاتمة

لقد أثبتت الحرب الروسية على أوكرانيا انحسار فكرة الحروب الناعمة كبديل لحروب المستقبل. فمفهوم «القوى الناعمة» من المفاهيم الحديثة نسبيًا في العلاقات الدولية ويبدو أن استخدامه بقي أيضًا نسبيًا. لقد تأكد أن اللجوء إلى استخدام القوة وعسكرة الأزمات ما زالت فكرة مغرية للقوى العظمى في إدارة الأزمات الدولية. كذلك فعلت الولايات المتحدة الأمريكية في العراق وروسيا في أوكرانيا وربما يشجع ذلك الصين غدًا في تايوان.

لقد عادت العلاقات الدولية إلى نهج «عسكرة الأزمات»، أي استخدام القوة في فض الخلافات بين الدول، كما استعادت «الحروب بالوكالة» وهجها في حرب روسيا على أوكرانيا بعد أن تحولت الأخيرة إلى «ساحة» لمعركة «كسر العظام» بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا. في هذه الحرب استخدمت كل القوى الناعمة والصلبة، فتحوّلت المعلومة الاستخباراتية الأمريكية إلى نقطة قوة بالنسبة إلى الجيش الأوكراني في الحرب، واستخدمت روسيا «سلاح الطاقة» (الغاز) من أجل الضغط على الغرب والحد من تأثير العقوبات الاقتصادية والمالية التي طالت موسكو.

لم يتوقف، مقابل القوة الناعمة، جسر نقل السلاح الموجه من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نحو أوكرانيا، وبدأ أن واشنطن تسعى إلى إطالة الصراع لأكثر وقت في انتظار ما تحققه عسكريًا واستراتيجيًا بعد أن حققت الكثير من المكاسب الاقتصادية بأن تحولت أمريكا في ظرف الحرب إلى أكبر مورد لأوروبا بالغاز المسال وأزاحت بذلك روسيا التي كانت تورد نحو 40 بالمائة حاجات أوروبا من الطاقة.

أعادت الحرب أيضًا، ألمانيا إلى التسليح بعد أن خرجت من دائرة الصناعة العسكرية منذ هزيمة الحرب العالمية الثانية. في المقابل، بحثت دول المعسكر الشرقي، الحديثة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، عن تحقيق مكاسب سياسية جديدة داخل الاتحاد بإعلان التضامن الكلي مع الأوروبيين

(18) صفاء صابر، «الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن 21: مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا»، السياسة والاقتصاد (القاهرة)، العدد 13 (2022).

والولايات المتحدة. بينما حافظت الصين على توقعها كشريك استراتيجي لروسيا من دون أن تثير قلق الأوروبيين الذين قبلوا «السلوك السياسي» للصين بوصفه الحد الأدنى المقبول به.

تؤكد «الباثولوجيا» المتحكمة في العلاقات الدولية، والحرب الروسية - الأوكرانية أحد تمثلاتها، فرضيةً قديمةً في علم السياسة مفادها أن المساواة في القانون لا تعني بالضرورة المساواة في الواقع. يشرح روبرت دال (Robert Dahl) هذه الفكرة في ضوء تحليله للعلاقة بين المساواة والتفاوت وفق معادلته الشهيرة: «إنَّ كَوْنَ (أ) يدفع (ب) إلى التحرك على نحو مغاير لما كان قد يفعله من دون هذا التدخل، فإن ذلك يُظهر أن (أ) أقدر من (ب)». وهذا ما حصل في الأزمة الأوكرانية - الروسية، حينما دفعت روسيا أوكرانيا إلى التصرف بصورة مغايرة، فحدّت «كيبف» من طموحاتها بالانضمام إلى حلف الناتو، الملف الأمني الأكثر حساسية بالنسبة إلى موسكو □